الأمم المتحدة

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

Distr.
GENERAL

FCCC/IDR.1(SUM)/EST
14 May 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

# ملخص

## تقرير الاستعراض المتعمق للبلاغ الوطني المقدم من استونيا

(يرد النص الكامل للتقرير (بالانكليزية فقط) في الوثيقة FCCC/IDR.1/EST)

فريق الاستعراض مؤلف من:

باتريشيا راميريز ، كوستاريكا
سيبو أويكارينن، فنلندا
ادوارد رادفانسكي، بولندا
فيونا مولينز، أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
موكول سانفال، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المنسق

كما ترد الوثيقة في الشبكة العالمية World Wide Web تحت عنوان
(http://www.unfccc.de)

## ملخص [1]

١- أُجري الاستعراض المتعمّق بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس ١٩٩٦ واشتمل على زيارة للفريق الى تالين في يومي ١٦ و١٧ أيار/مايو ١٩٩٦. وكان الفريق مؤلفاً من خبراء من بولندا، وفنلندا، وكوستاريكا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢- ولم تمتثل استونيا في بلاغها الوطني الأول بالكامل للمبادئ التوجيهية المقررة لتقديم البلاغات الوطنية. بيد أنها قدمت قدراً كبيراً من المواد الداعمة الإضافية لقوائم جرد انبعاثات غازات الدفيئة في استونيا، والسياسات والتدابير المتعلقة بها، واسقاطات لهذه الانبعاثات الى الفريق أثناء زيارته القطرية. وتبين من هذه المواد الإضافية أنه تملك استونيا الآن معظم المعلومات المشار إليها في المبادئ التوجيهية لتقديم البلاغات وأنها تواصل العمل على تحسين هذه المعلومات. واتبعت استونيا لدى إعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، بقدر الإمكان، المبادئ التوجيهية التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (١٩٩٤) وبدأت العمل، بمساعدة من برنامج الولايات المتحدة للدراسات القطرية، على جمع البيانات باستخدام الجداول وورقات العمل النموذجية التي وضعها الفريق الحكومي الدولي أعلاه.

٣- وقدمت استونيا في بلاغها الوطني معلومات عن أهداف واستراتيجيات السياسات والتدابير التي ستساعد في نهاية الأمر على تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة وعلى تعزيز المصارف. ونظراً لظروفها الانتقالية، لم تتمكن استونيا من تنفيذ السياسات والتدابير الرامية الى تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز المصارف عند تقديم بلاغها الوطني ولم تقدم اسقاطات للانبعاثات. وقدمت استونيا معلومات لفريق الاستعراض عن سيناريوهات انبعاثات ثاني اكسيد الكربون التي وضعتها الجامعة التقنية في تالين بعد ذلك؛ ولا ينطوي نموذج هذه السيناريوهات على تفاصيل بحسب القطاع. ولم ترد معلومات في البلاغ الوطني عن البحث، والتعليم، والتدريب، والتوعية العامة. وأبلغت استونيا الفريق أثناء الاستعراض بأنها قد أعدت بعد تقديم البلاغ الوطني دراسة لمدى قابلية البلد للتأثر وتبيَّن من هذه الدراسة أنه من المتوقع أن يؤدي تغيُّر المناخ الى زيادة انتاج المواد الغذائية وإلى تخفيض استهلاك الطاقة في التدفئة.

٤- وبلغت انبعاثات غازات الدفيئة في عام ١٩٩٠ باستعمال القيم التي وضعها الفريق المعني بتغيُّر المناخ لامكانية الاحترار العالمي في عام ١٩٩٤ طبقاً للتقديرات ٤٦,٤٧٩ جيغاغرام منها ٣٧,٧٩٧ جيغاغرام من ثاني أكسيد الكربون، و٣,٢٣ جيغاغرام من الميثان، و٢,٤ ميغاغرام من أكسيد النيتروز. وقُدرت طاقة المصارف على إزالة الانبعاثات على حدة، طبقاً لما ورد في المبادئ التوجيهية، بنحو ٨,٥٥٥ جيغاغرام سنوياً. وتبيَّن من الحسابات التي أجراها فريق الاستعراض بشأن امكانية الاحترار العالمي أن ثاني أكسيد الكربون يستأثر على ٨١ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة، والميثان على ١٧ في المائة، وأكسيد النيتروز على ٢ في المائة. وفيما يتعلق بثاني أكسيد الكربون، تبيَّن أن أوسع مصدر للانبعاثات هو احتراق الوقود، الذي يساهم بنحو ٩٨ في المائة من المجموع، منها ٧٥ في المائة للطاقة والتحويل، و٧ في المائة لكل من الصناعة والنقل، و٢ في المائة لانتاج الاسمنت. وفيما يتعلق بانبعاثات الميثان، يستأثر التعدين تحت الأرض والزيت الحجري السطحي والعمليات المتعلقة بالنفط وبتوزيع الغاز الطبيعي على نحو ٦٧ في المائة من مجموع الانبعاثات، وتساهم الزراعة بنحو ١٩ في المائة من التخمُّر المعوي والفضلات الحيوانية، وقطاع الفضلات بنحو ١٣ في المائة. والتقديرات المتعلقة بانبعاثات أكسيد النيتروز ليست مؤكدة بدقة ويعتبر احتراق الوقود المصدر الرئيسي لها. وتقدِّر بيانات قوائم الجرد المقدمة في البلاغ انبعاثات ثاني أكسيد

الكربون والميثان من مصارف المياه في الأراضي الرطبة بمقدار ٩,٧٥٠ جيغاغرام، بينما تبلغ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الغابات وتغير استخدام الأراضي بنحو ٣,٤٠٠ جيغاغرام.

٥- ولم تضع استونيا أي هدف وطني محدد لانبعاثات غازات الدفيئة وإزالتها. وتتوقع استونيا تسجيل انخفاض يتراوح بين ٤٠ و٥٠ في المائة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٠٠ بالمقارنة بمستويات عام ١٩٩٠، بالاعتماد أساساً على عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية الجارية وإلغاء الإعانات المقدمة للطاقة. وأدى الارتفاع التدريجي في أسعار الطاقة المحلية في اتجاه المستويات العالمية وخصخصة الصناعة الى حدوث انخفاض في القطاع الصناعي الكثيف الطاقة بنسبة ٤٠ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤. ومن المسلَّم به أن هناك امكانية كبيرة لتحسين الكفاءة في توليد الطاقة الحرارية والاحتفاظ بها في المباني السكنية. واتخذت استونيا التدابير اللازمة للكفاءة في انتاج الطاقة وحفظها ومن المتوخى أن تتخذ تدابير إضافية في هذا الشأن. ومن المتوقع أن تستمر الزيادة في العربات مع ارتفاع الدخل ولكن يمكن التغلُّب على أثر ذلك على زيادة انبعاثات غازات الدفيئة جزئياً بتحسين كفاءة الوقود للعربات الجديدة.

٦- ومستويات استهلاك الوقود للفرد الواحد في استونيا الآن مماثلة لمستوياتها في البلدان المجاورة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولكن لا تزال مستويات التلوث وكثافة الطاقة والكربون في الاقتصاد الاستوني تفوق المستويات في البلدان الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمقدار الضعف فيما يتعلق بكثافة الطاقة وبمقدار أربعة أضعاف فيما يتعلق بثاني أكسيد الكربون.

٧- ويهيمن الزيت الحجري الذي يستأثر على نحو ٩٥ في المائة من توليد الطاقة الكهربائية، وربع الاحتياجات من الطاقة الحرارية، وثلاثة أرباع مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة، وثلثي الانبعاثات من الميثان، على توازن الطاقة في استونيا وانبعاثات غازات الدفيئة فيها. ومن المتوقع أن تظل احتياطيات الزيت الصخري قائمة طوال السنوات الثلاثين المقبلة. وتجري حالياً دراسة كيفية تحسين كفاءة توليد الطاقة الكهربائية من الزيت الصخري وامكانية التوصل الى طرق بديلة أقل كثافة من حيث الكربون.

٨- واتخذت استونيا ترتيبات مؤسسية لتخطيط وإدارة الطاقة من أجل تخفيف الاتجاهات الطويلة الأجل في انبعاثات غازات الدفيئة. ويؤدي المجتمع العلمي والمنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في الاضطلاع بالدراسات ذات الصلة وفي التأثير على السياسات البيئية وعلى المواقف تجاه التنمية المستدامة. وينبغي أن تقلل استونيا من التلوث العابر للحدود، وسيؤثر هذا أيضاً على انبعاثات غازات الدفيئة، وسيعزز كفاءة الطاقة. ولاستونيا تجربة عريقة في إدارة الغابات وحفظها. وتغطي الغابات نصف أراضيها تقريباً وستزيد غالباً طاقة المصارف رغم الزيادة المتوقعة في الاعتماد على المنتجات والموارد الخشبية.

٩- ولاحظ فريق الاستعراض أن الانتقال من الاقتصاد الذي كان يخطط مركزياً الى الاقتصاد السوقي قد استوجب تعديلات أساسية في الترتيبات التشريعية والإدارية والمالية فضلاً عن تعديلات جذرية في معظم القطاعات الاقتصادية مما أدى الى صعوبة تنفيذ السياسات والتدابير وصعوبة تقييم الآثار المترتبة عليها. وتعرض النظام الاحصائي لتعديلات كبيرة وأصبح من الصعب خاصة إعداد قوائم الجرد والاسقاطات المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة. وأدت أيضاً القيود المتعلقة بالتمويل الى صعوبة تنفيذ بعض التدابير الهامة، مثل التدابير المتعلقة بتحسين كفاءة انتاج الطاقة واستخدامها. ومن الجدير بالذكر أن حكومة استونيا

تستعرض حالياً البيانات الواردة في البلاغ الوطني وأنها تعتزم تقديم معلومات إضافية بشأن السياسات والتدابير وبشأن إسقاطات الانبعاثات في بلاغها المقبل.

الحاشية

(١) عملاً بالمقرر ٢/م أ - ١، أحيل النص الكامل لمشروع هذا التقرير الى حكومة استونيا ولم تبد هذه الحكومة أي تعليق إضافي عليه.

- - - - -